

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و على آله و
صحابه أجمعين

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدة و السادة الوزراء المحترمون

السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض و الوكيل العام بها المحترمان

السادة رؤساء المحاكم و وكلاء الملك المحترمون

السادة البرلمانين المحترمون

السيدات و السادة الضيوف المحترمون

أيها الحضور الكريم

أود في البداية أن أرحب بجميع المدعويين المتواجدين معنا اليوم و أشكرهم
على تلبية الدعوة لحضور أشغال هذه المناظرة الوطنية حول الجبايات
بالمغرب، متمنيا لضيوفنا الكرام مقاما سعيدا بين ظهرانينا.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر كل الذين عملوا بدون ملل على مدى
شهور عديدة من أجل تحضير برنامج هذه المناظرة و الوصول إلى هذه اللحظة
الهامة من تاريخ بلادنا للتدارس و النقاش حول موضوع الإصلاح الجبائي
بالمغرب.

و الشكر موصول أيضا إلى جميع الأشخاص الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في تحضير هذا الحدث و إنجاحه و الذي يمكن اعتباره لحظة تاريخية تحمل في طياتها إنتظارات كبرى وآمالا عريضة لا يحق لنا أن نخيبها لما يمكن أن يترتب عنها من ازدهار و رفاهية لمواطنينا و لبلدنا بكل مكوناته.

لقد اعتمد في تحضير هذه المناظرة على منهجية تشاركية أساسها التشاور و الثقة و الشفافية شملت جميع الفاعلين و الشركاء المهتمين بالميدان الجبائي و المتوفرين على قوة اقتراحية في هذا المجال. و هكذا تم التشاور مع الفاعلين السياسيين و الناشطين في المجتمع المدني و الأساتذة الباحثين في الجامعات و ممثلي المركزيات النقابية و أرباب العمل و المقاولات و عدد كبير من ممثلي الجمعيات و الهيئات المتدخلة في الميدان الجبائي إضافة إلى استطلاع آراء عموم المواطنين عبر موقع الكتروني للتواصل.

و ما وفرة الاقتراحات التي أخذت بعين الاعتبار قصد طرحها على أرضية النقاش في ورشات هذه المناظرة و كذا تنوع الشركاء الاقتصاديين و الفرقاء الاجتماعيين المتواجدين بيننا اليوم إلا دليل على الأهمية البالغة التي أوليناها للتشاور الذي يعتبر في نظرنا أحسن ضمانة لتحقيق الشفافية و إبراز الرغبة في العمل سويا من أجل مستقبل أفضل لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدة و السادة الوزراء المحترمون

السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض و الوكيل العام بها المحترمان

السادة رؤساء المحاكم و وكلاء الملك المحترمون

السادة البرلمانيون المحترمون

السيدات و السادة الضيوف المحترمون

الحضور الكريم

إن جهودنا من أجل إعادة التفكير في نظامنا الجبائي لم تنطلق من عدم على اعتبار أنه لا يمكن تجاهل الإصلاحات التي تمت تبعا لصدور القانون الاطار لسنة 1984 و كذا تلك التي تم اعتمادها تطبيقا لتوصيات المناظرة الوطنية لسنة 1999. و بفضل تراكم هذه الإصلاحات ، تمكن نظامنا الجبائي من تحقيق موارد جبائية مهمة دون المس بخياراتنا الإقتصادية و الإجتماعية مما مكن من تمويل مجمل نفقاتنا.

كما يجب اعتبار كل الإصلاحات التي تم تحقيقها في مجال تبسيط و ملاءمة التشريع الجبائي و تخفيض أسعار الضريبة بمختلف أنواعها بمثابة مكتسبات مهمة تحتم علينا جميعا المحافظة عليها و تثمينها. و في هذا السياق لا يسعني في هذه المرحلة المفصلية إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل و التهئة الصادقة لجميع الأطر و المسؤولين الذين ساهمو في وضع أسس هذا النظام الجبائي و أخص بالذكر هنا جميع المدراء السابقين الذين تحملوا قبلي المسؤولية لتدبير و تسيير الشأن الضريبي.

إن نظامنا الجبائي، كغيره من الأنظمة الجبائية على الصعيد الدولي، يطرح إشكالية انسجامه مع متطلبات العصرية و التحولات المتواترة للمحيط الداخلي و الخارجي و التصاعد المستمر و القوي لتطلعات المقاولات و الأفراد مما يجعلنا ملزمين بعدم تجاهل العوامل المؤثرة التي تستوجب القيام بإصلاح هذا النظام الجبائي.

و أولى هذه العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار هي إصدار دستور جديد للمملكة و دخول مقتضياته حيز التطبيق منذ 29 يوليوز 2011 و الذي أعطى دفعة قوية لعملية تأهيل الحقل القانوني وتوفير ترسانة تشريعية متكاملة تغطي جميع مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في بلادنا .

ثاني هذه العوامل المؤثرة تتجلى في ضرورة مواكبة الانتظارات القوية المنبعثة من مجتمعنا المدني المتميز بدخوله في مرحلة عالية من الوعي مما يستوجب منا أن نضع مواطنينا و ملزمينا في مرتبة الشريك الأساسي و نعتبرهم بمثابة المحور الذي يجب أن تركز عليه مختلف مراحل عملية التشريع و التدبير و الحكامة.

و أخيراً، لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أهم العوامل المؤثرة على عملية الإصلاح الجبائي و المتمثلة في ضرورة توفير الموارد المادية الضرورية لتغطية جزء مهم من النفقات العمومية لا سيما في ظل مناخ عالمي تطبعه الأزمة و محيط اقتصادي يتسم بالندرة و صعوبة الوصول إلى الموارد المالية.

كل هذه العوامل تستوجب منا القيام بمراجعة نظامنا الجبائي لجعله أكثر نجاعة و أكثر فعالية آخذين بعين الاعتبار هواجس المستقبل و جاعلين نصب أعيننا هدفا واحدا هو السير قدما نحو إصلاح جبائي يلبي متطلبات النجاعة و التبسيط و المرونة و الشفافية و العدالة.

إن كل هذه المتطلبات تفرض علينا البحث عن أفضل الحلول للحد من النواقص التي تشوب نظامنا الجبائي الراهن. و من أجل ذلك، و جب علينا التفكير في كيفية توسيع الوعاء الضريبي قدر المستطاع، حيث أصبح من غير الممكن الإستمرار في وضعية يتأتى فيها القسط الأوفر من مواردنا الجبائية من عدد محدود من الشركات الكبرى و من الأجراء في القطاعين العام و الخاص، لأن هذه الوضعية لا يمكنها أن توفر لبلادنا الأمن المالي و الميزانياتي و لا يمكنها أن تخدم بتاتا مبدأ العدالة الجبائية الذي ننشده جميعا كمحور أساسي لمنظومتنا الجبائية. و لذا ، فإننا جميعا، كل من موقعه، مدعوون للتفكير في أفضل السبل الممكنة لإدماج المزيد من الأنشطة غير المهيكلة في نظامنا الجبائي.

و على صعيد آخر، يجب علينا إعادة النظر بتبصر و حكمة في مجموع التدابير الجبائية الإستثنائية و الإعفاءات الضريبية آخذين بعين الاعتبار المصلحة العامة و مستحضرين كون هذه التدابير و الإعفاءات الضريبية لا تشكل فقط موارد مالية منتظرة للميزانية و إنما أيضا مصدرا للاختلالات و عدم التجانس و انعداما للعدالة الجبائية.

إن النقاش الذي ستعرفه هذه المناظرة خلال هاذين اليومين يجب أن يأخذ بعين الإعتبار الإكراهات المفروضة من قبل المحيط العالمي و من بينها المنافسة بين الأنظمة الجبائية الوطنية، و إشكالية أسعار التحويل و مسألة فتح الحدود و التنقل الحر للرساميل. و من هنا، يجب أن يكون الإصلاح الجبائي الذي ننشده لبلادنا قادرا على مواكبة الآثار الناجمة عن العولمة مع العمل على إستغلال الفرص الايجابية التي يوفرها لنا_ الانفتاح على المحيط العالمي.

إضافة إلى ما سبق، و من أجل إصلاح جبائي فعال ، يجدر بنا أيضا أن نعمل على أن لا تشكل الضريبة عائقا سواء للاستهلاك أو للاستثمار و ذلك للمساهمة في الرفع من قدرة بلادنا على خلق مزيد من الثروة و الرقي بها إلى مزيد من الرفاهية و الازدهار.

لذا، و لرفع هذا التحدي، فإننا بحاجة إلى نسج علاقات شراكة و تعاون بين الدولة و القطاع الخاص و إلى "عقد اجتماعي" كفيل بأن يشكل أنسب السبل من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لبلوغ الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية إضافة إلى تمويل سياسة الأوراش الكبرى التي دشنها عاهلنا المفدى نصره الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدة و السادة الوزراء المحترمون

السيدات و السادة الضيوف المحترمون

الحضور الكريم

إن إصلاح نظامنا الجبائي و جعله قاطرة للتنمية يتطلب انخراط الجميع و العمل بالخصوص على تناغم و انسجام خياراتنا. ذلك أن عملية الإصلاح الجبائي لا يجب أن تحجب عنا ضرورة الاهتمام بالنفقات العمومية في اتجاه تخفيضها و عقلنتها و توجيهها نحو القطاعات الضرورية لرفاهية مواطنينا و ازدهار اقتصادنا.

و تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الجبائي لن يتأتى دون الاهتمام بتحديث الإدارة الجبائية و جعلها في تناسق تام مع محيطها و قدرة على تنزيل مضامين الإصلاح و تنفيذ محتوياته على أحسن وجه.

و في هذا الصدد، أود أن أعتنم الفرصة ببعض الأوراش التي انخرطت فيها المديرية العامة للضرائب و التي تركز أساسا على أربع محاور هي: بناء علاقة ثقة و شراكة مع الملزمين و السعي إلى إدارة رقمية و إلكترونية و تقوية دور المراقبة المخول لها و التحكم في وظيفة التحصيل. و تستند هذه الرؤية على ثلاثة ركائز هي: توفير موارد بشرية كافية و ذات كفاءة عالية مع اعتماد نظام معلوماتي فعال و هيكلية تنظيمية ملائمة.

كما يجب التأكيد على أن جميع التوصيات التي ستنمخض عن أشغال هذه المناظرة سوف تحظى بالاهتمام اللازم و ستعتمد كخارطة طريق تنير أعمالنا على المدى القريب و المتوسط و البعيد مع التزامنا على ترجمتها وفق جدول

زمني محدد إلى مشاريع مقتضيات تشريعية قابلة للتطبيق تستحضر أفضل التجارب الدولية في الميدان و العمل مع الحكومة على تقديمها في مشاريع قوانين المالية المقبلة.

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدة و السادة الوزراء المحترمون

السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض و الوكيل العام بها المحترمان

السادة رؤساء المحاكم و وكلاء الملك المحترمون

السادة البرلمانين المحترمون

السيدات و السادة الضيوف المحترمون

الحضور الكريم

وفي الختام تجدر الإشارة إلى أن رفع التحديات التي تفرضها التحولات التي يعرفها المحيط الدولي و التي تؤثر على الإقتصاد الوطني، و استباق التطورات المستقبلية لا يمكن أن يتم دون إرساء علاقة شراكة تركز على الثقة و المسؤولية و الإحترام المتبادل، شراكة كفيلة وحدها بتحقيق مزيد من التنمية الإقتصادية و الإجتماعية حتى نساهم جميعا في بناء المغرب الحديث المتمس

بقوة اقتصاده و تضامن أفراده كما أرادہ لنا جميعا صاحب الجلالة الملك محمد
السادس نصره الله.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته